

بأعلامهم

بقلم
جلال عساف*

يكفي أن اسمه تلفزيون لبنان

إذا أردت أن تفهم بوضوح البرهان الواجه المضئ والمشعة والايجابية للبنان - الرسالة، وتآلف فئات المجتمع اللبناني ومكوناته، عليك ان تتعرف الى مسار تلفزيون لبنان علميا مهنيا وهيكلها، منذ ان وضع له الرئيس كميل شمعون الحجر الاساس في نهاية عهده، ثم تأسيس التلفزيون واطلاقه 1958 - 1959 مروراً بكل مراحل وحقبته السياسية والوطنية والمحلية.

إذا كان الوقت في العصر الحاضر يساوي الحياة، فإن تلفزيون لبنان يجمع الوقت والظروف، من الماضي الى الحاضر، ليقدمها من دون استئذان الى الملبأ بأقل وقت ممكن. وانني في هذا المجال، ادرك ذلك جيداً نتيجة مسار طويل عشته مع هذه الشاشة، من وظيفة مندوب متدرج حتى رئاسة التحرير. مسار يختصر رسالتي المهنية، كبحار يعشق ان يمخر عباب محيط مختصراً بلبنان، ومنتشراً عبر العالم، متسلحاً بحس الصحافي والاعلامي والسياسي، وبفضولته التحليلية والاستقصائية.

متعة تألف الصورة والصوت، بدءاً من اختصار الوقت لايقال الرسالة، هي متعة جمع كل المادة وتقديمها بأفضل ما يمكن، وبأقل قدر من الدقائق والثواني، متعة توخي القدر الاكبر من الحقيقة، بكل موضوعية ورقية وتقديمها الى المشاهد. انها متعة الاغتناب بالنجاح، ومتعة الغوص في ما قد انتقد عليه، او ما قد اكافأ عليه.

حرص العاملون في تلفزيون لبنان على اعتماد ثقافة الديمقراطية والموضوعية التي اتمتع بها ايضاً داخل نفسي وعقلي وفكري. هذه الروح الديمقراطية والموضوعية ازينها بالقيراط بميزان الجوهري، كلما اعددت برنامجاً سياسياً او نشرة الاخبار او تحقيقاً او ندوة، وحتى من خلال اشرافي على برنامج تدريب اكثر من الف متخرج ومتخرجة من كليات الاعلام خلال اثني عشر عاماً. هذا هو توجهنا الوطني الذي يؤسس لاعلام هادف وموضوعي.

اصول العمل الاعلامي والصحافي، هو الاطلاع باستمرار على كل جديد، وصقل المهوابة وتعزيز الحرفية، وكل ذلك كان مرتكزاً لنا في خدمة تلفزيون لبنان وخدمة المشاهد ومن خلالهما الوطن.

* رئيس تحرير في تلفزيون لبنان

بقلم الدكتور
بشير الحر*

ضيف العدد

الاقتصاد اللبناني بين الأخلاق والأعمال

واخرى لم يعد ليكفي تراكم الوظائف لجميع افرادها سداد فاتورة الصحة والتعليم والنقل والكهرباء والمياه اقله مرتين. اولهما عند التزامها التكليف الضريبي واشتراكات الضمان الاجتماعي وتسيير الخدمات العامة، وثانيهما عند اللجوء الى البديل من مؤسسات الدولة ومرافقها لتأمين الخدمة المرجوة.

وان يبدو المشهد، على ما هو عليه، قائماً وشديد الصعوبة، فواقع الحال هذا يمكن تبديله بسهولة، ليس بتراشق المعنيين التهم والشكاوى، بل بكسر حلقة مفرغة اضحى الجميع يشكو من تفاقمها. حل الازمة الراهنة يقتضي فقط توافر النية والقرار، فيعمد الى:

- تحويل التمويل المصرفي الى القطاعات المنتجة كحل لازمتي الدين العام (الرجوع عن استعمال سندات الخزينة كمرتع للتوظيفات المصرفية بفوائد خيالية) والسيولة المصرفية (دين القطاع الخاص مفضل على الدين العام، لا يتكدس في حسابات دفتريه وهمية بل يمكن استرجاعه مع ارباح مسددة فعليه) على حد سواء، وكوسيلة شرعية لزيادة الاستثمار الخاص والانتاج والدخل، ربحتا كان أم اجرا، واستيعاب اليد العاملة في نشاطات انتاجية بديلة من تكديسها وترهلها في اروقة الادارات والمؤسسات العامة.

- تحسين سعر صرف الليرة بالعملة الاجنبية، ليتلاءم مع الوضعية الحقيقية لاقتصاد تنامي منذ الحرب الاهلية (انتهت الحرب على دولار بـ 500 ليرة لبنانية)، لا مع الاشاعات والتهويلات المضللة ذات الاهداف النفعية، فيفاد منه برفع القدرة الشرائية، وتجنب زيادات للاجور تضخمية، وضبط زيادات الاسعار للسلع الاجنبية (تشكل حوالي 85% من الاستهلاك السلعي المحلي) والمحلية والمواد الاولية، وفي ضبط العجز التجاري وانعكاسه ضغوطاً على الليرة اللبنانية، وفي تخفيض الفوائد الاسمية لاكتسابها قيمة فعلية حقيقية، وفي اضافة الثقة بالعملة الوطنية وتحريك عجلة الحركة الاقتصادية.

- تمكين السلطات الرقابية من لعب دورها في المساءلة والمحاسبة لاسترجاع هيبة الدولة في فرض سلطانها وضبط التعديات والتصرفات الانانية.

* استاذ في الجامعة اللبنانية، خبير اقتصادي

ان يقوم المرء، مزارعاً كان أم تاجراً، حرفياً أم صناعياً، مُقاولاً أم مصرفياً، بمجهود ونشاط هادف الى تحقيق هوامش ربحية تعكس حجم الابداع والابتكار، ترقى الى مستوى الخدمة والاداء الرفيع، تكسبه قدرة امتلاك تقنيات عالية، تمكنه توسيع وازدهار اعماله ورفع انتاجيتها وتحقيق تنافسية عالية في الاسواق المحلية والعالمية، وان يهدف موظف، من اداء مهماته في ادارة عامة أم خاصة، تأمين العيش الكريم لأسرته وللمجتمع العدالة والرفاهية والحياة الرغيدة، كلها قواعد مشروعة ونبيلة في اطار دورة الحياة الاقتصادية.

اما ان يعمد المرء، بحثاً عن منافعه وقلقاً على مصيره، الى المشاركة في تعميم الفوضى للافادة من فرصة يقتنص فيها اجرا او ربحتا او ربحاً غير مستحق، وان يحصر مصرفي همه في تكديس الودائع وتحويلها الى توظيفات ربحية تراكم دين الدولة من فوائد وهمية، ليضخ بعدها ارباحه في اسواق خارجية لا سيطرة له عليها ولا منها انتاجية محلية، فأمر غريب ودوامه مريبة، يتأفف الجميع منها من دون استثناء، افضت الى واقع حال قوامه:

- عجز مالي وتراكم دين على كاهل الدولة (حوالي 85 مليار دولار) من تفاقم خدمة الدين وتضخم الاجور فيها من الاحجام التوظيفية التنفيعية، وسد عجز مؤسسة كهرباء اضحت خيارات مصادر الطاقة فيها كارثية (تشكل الاجور وفوائد الدين العام وكلفة كهرباء لبنان حوالي 80% من الانفاق العام).

- عجز تجاري (حوالي 15 مليار دولار سنوياً)، ناتج عن انخفاض الانتاجية والتنافسية وشراء المواد النفطية والاولية وآليات النقل والسلع الكهربائية والترفيهية (تبغ، كحول)، اضحى خروج العملات الاجنبية المندرج عنه يشكل عبئاً ثقيلاً على قيمة الليرة اللبنانية.

- عجز مصرفي عن اداء دور تمويلي للقطاعات الانتاجية والاسرية، وقد ادى نضوب السيولة فيه، رغم ضخامة الارقام الدفترية التضليلية (ميزانيات مجمعة تفوق 330 مليار دولار، ودائع تفوق 175 مليار دولار)، الى ارتفاع الفوائد بحثاً عن ودائع اضافية تلتقفها المصارف، لا للخروج من مأزقها، بل لزيادة توظيفاتها الربحية في السندات العامة.

- عجز اسري وتفاوت في المداحيل بين اسر تزدهم بها المطاعم والملاهي،